

١- انه من الملحوظ ان المشروع يتناول موضوع المسؤولية العقدية والمسؤولية عن الجرم وعن شبه الجرم لذا كان يفترض تحديد نطاق العمل به لغايتين : الاولى استبعاد المجال الجزائي منه والثانية التمهيد لتعيين المرجع القضائي الذي سوف يستند الى احكامه .

٢- ان " الاغفال " ( المادة ٢ و المادة ١٥ ) قد اعتمد لتحديد المسؤولية خلافاً لكافة احكام القانون الدولي الساري المفعول التي تعتبر ( اقله في المجال الجنائي ) ، وجوب توفر ليس فقط النية بل ايضاً القصد .

٧- هل يشمل "الكيان" المذكور في المادة ٧ الدولة التي تختل دولة أخرى أو جهازاً

٨- ما هي المعايير التي تجعل اتفاقاً ملائماً كأن يكون

المادة التاسعة؟

٩- ما مفهوم الحركة التمردية والحركة غير التمردية المنصوص عليهما في المادة العاشرة؟

١٠- ما معيار الالتزام المنصوص عليه في المادة ١٢؟

١١- ما معنى عبارة "بتوجيهه دولة" الواردة في المادة ١٧ : هل يعني ذلك بالاكراه المعنوي او المادة ام يعني اي فعل آخر يؤدي الى الفعل غير المشروع؟

١٢- انه وفقاً للمادة ٢٠ تزع موافقة الدولة على الفعل طابع اللاشرعية عنه مما يعني ان المشروع الحاضر يتناول علاقة بين دولتين ، علاقة تدخل في المبدأ ضمن الاطار الدبلوماسي ولا تحتاج وبالتالي الى تنظيم عام يتعدي اتفاقية فيينا .

١٣- في المادة ٢١ يتوجب ان تتضمن صفة عدم الشرعية اذا كان الفعل يشكل تدريباً ملائماً للدفاع عن النفس اذا اتى ليس فقط طبقاً لميثاق الامم المتحدة بل ايضاً وفقاً